دور وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحد من الجريمة

■ د. ميلاد امحمد عريشة*

● تاريخ استلام البحث 2022/02/11م ● تاريخ قبول البحث 2022/02/25م

■ **الملخص:**

يهدف البحث للتعرف على دور وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحد من الجريمة، من خلال الإجابة على التساؤل التالي: هل يسهم الضبط الاجتماعي غير الرسمي فعلاً في الحد من الجريمة؟، واستهدف البحث تحقيق الآتي معرفة هل يسهم الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحد من الجريمة، واستخدم الباحث المنهج الوصفى، وتوصل إلى عدة نتائج منها - تسهم وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي في استقرار النظام الاجتماعي وأساس الحياة الاجتماعية في الحد من السلوكيات الانحرافية والإجرامية في المجتمع - ضرورة وجود ضوابط اجتماعية بين أفراد المجتمع من أجل إشباع حاجاتهم ولضمان استقرار المجتمع - دور وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي بارز وفعال في المجتمع لمالها من مركز مؤثر في حياة الأفراد وفي الحفاظ على البناء الاجتماعي – وإن الثقافة المجتمعية ذات تأثير فعال في المجتمع فهى ترفض الجريمة وتعتبرها إجراماً خارج عن قوانينها، وهي من أهم وسائل الضبط غير الرسمي الموجودة في المجتمع .

● **الكلمات المفتاحية:** الضبط الاجتماعي غير الرسمي – الجريمة.

abstract:

The Role of Informal Social Control in Reducing Crime. The research answered the following question - Does informal social control really contribute to reducing crime? The research aimed to achieve the following - knowing whether informal social control contributes to reducing Crime. The researcher used the descriptive approach, and reached several results, including - informal social control methods contribute

* أستاذ مساعد بقسم علم الاجتماع - كلية التربية جنزور - جامعة طرابلس Email: meeladarisha@gmail.com.com

to the stability of the social system and the basis of social life in limiting deviant and criminal behaviors in society The necessity of having social controls among members of society in order to satisfy their needs and to ensure the stability of society.

The role of the means of informal social control is prominent and effective in society because of its influential position in the lives of individuals. Societal culture has an effective influence in society, as it rejects crime and considers it a crime outside its laws, and it is one of the most important means of informal control in society. maintaining the social structure.

key words: social control, the crlme, Unofficial tuning

■ المقدمة :

ظهرت الجريمة بنشوء المجتمعات، وهي قديمة قدم المجتمع البشري نفسه، وظهر تبعاً للجريمة العقاب كرد فعل لها، وخلال الحقب الطويلة المتعاقبة من الزمن خضعت الجريمة والعقاب لسلسة كبيرة من التطورات شأنها في ذلك شأن كل الظواهر الاجتماعية الأخرى، لذلك فإن أهمية هذه المشكلة تزداد بتزايد انتشارها وتعدد صيغها ودوافعها ومسبباتها، وقد انتشرت في الآونة الأخيرة العديد من أنماط الجرائم في المجتمعات التي هددت وحدات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأصابته بالوهن لما قامت به من نخر لهياكله وأنظمته الرئيسة، وحتى اليوم لم يتم تحديد الأسباب الرئيسية لهذه الظاهرة، مما يجعل من الصعب إيجاد حلول مناسبة للحد منها ومن الأخطار التي تداهمنا بسببها.إن نجاح مجتمع ما أو فساده يعتمد بالدرجة الأولى على مستوى الضبط الاجتماعي (الرسمي أو غير الرسمي) فالمجتمع قادر إلى حد ما على أن يحكم أفراده بضوابط وقيود تجعل منه مجتمعاً مثالياً قادراً على مواجهة ما يعترضه من مخاطر اجتماعية.

والضبط الاجتماعي غير الرسمي في المجتمعات التقليدية يساعد في جعل الأفراد في المجتمع يمتثلون للقيم والمعايير والقواعد القانونية مما يقلل من فرصة الانحراف والجريمة في المجتمع حيث يتعلم الأفراد قيمهم ومعاييرهم السلوكية من خلال التفاعل الاجتماعي، فهناك من لا يلتزم بتلك القيم والمعايير والقواعد القانونية مما يستوجب استخدام أساليب الضبط الاجتماعي بكافة أشكاله ومنها أساليب الضبط غير الرسمي

والتي تشمل: الضبط الداخلي للإنسان الذي يتصل بمنظومة الإنسان الداخلية، ومنها الدين الذي يشكل نظاماً معتقدياً غالباً ما يحدد السلوك "الصحيح» والسلوك "الخاطئ" ويؤثر ذلك بدوره على سلوك الفرد نفسه حيث إن مخالفة التعاليم الدينية من جانب المؤمنين بها قد يتمخض عن شعور بالذنب لديهم (تأنيب الضمير) كأنما هناك ضابطاً شرعياً خفياً يراقب سلوك الفرد، كما أن المعتقدات غالباً ما تدعم وتقوي المعايير والقيم السائدة في المجتمع وذلك بإعطائها قدسية معينة، أو تقوي وتدعم قيماً أساسية مثل احترام البشرية والممتلكات الخاصة للآخرين (الرشيدى، 2009: 6).

والأسرة تلعب دوراً هاماً وحيوياً في تنشئة الطفل تنشئة اجتماعية سليمة، وزرع القيم المقبولة اجتماعياً لديه، وتعريفه بالخطأ والصواب والحقوق والواجبات، والامتثال إلى المعايير والقيم السائدة في المجتمع، والأعراف السائدة في المجتمع تعد من وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي، والتعدي عليها يؤدي إلى إتيان السلوكيات غير المقبولة في المجتمع، الذي بدوره يعاقب من يخالف تلك الأعراف وفي هذا البحث تم تناول دور أساليب الضبط الاجتماعي غير الرسمي، التي تعمل إلى جانب أساليب الضبط الرسمي على الحد أو التقليل من الجريمة في المجتمع .

● **أولاً - تحديد مشكلة البحث :**

الضبط نظام قديم عرفته البشرية منذ القدم واتخذ لتحقيقه بعض الأساليب لتنظيم العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع واستمراره إذ إن طبيعة النفس الإنسانية تتأثر بالغرائز المختلفة التي تسيطر على سلوك الإنسان وتنزح عن الطريق السوي إذا لم يجد الوسيلة الضابطه لسلوكه .

وتمثل الجريمة مشكلة قديمة قدم المجتمعات البشرية وقد بدأت الجريمة مع بديات الإنسان على الأرض ونمت مع نمو المجتمعات وكلما تطورت وتقدمت المجتمعات تطورت بالتالي أساليب الجريمة والإجرام، ولاشك أن الدين والمعتقدات والقيم والثقافات الاجتماعية ترفض الجريمة وتعتبرها سلوكاً خارجاً عن قوانينها ويستوجب فرض العقوبة على مرتكبيها، وإن للثقافة دوراً هاماً في الوقاية من الجريمة .

فالضبط الاجتماعي نظام قديم عرفته البشرية، وإن أغلب علماء الاجتماع يستخدمون مصطلح الضبط الاجتماعي للإشارة إلى أن سلوك الفرد وأفعاله محدودة بالجماعات والمجتمع المحلي وأنه العملية التي من خلالها يستطيع المجتمع السيطرة على سلوك افراده من خلال مجموعة من الوسائل غير الرسمية كالدين والعرف والعادات والقيم والمعايير الاجتماعية التي تنظم الحياة وللحفاظ على استقرار البناء الاجتماعي، ومن هنا ظهرت ضرورة وجود ضوابط اجتماعية بين أفراد المجتمع من أجل إشباع حاجاتهم ولضمان استقرار المجتمع واستمراره، وتسهم وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية في استقرار النظام الاجتماعي وما يلعبه الدين في التماسك الاجتماعي وتحقيق وحدة الجماعة أن الضبط الاجتماعي أساس الحياة الاجتماعية وضمان أمنها واستمرار بقائها والتقليل من السلوكيات الانحرافيه والإجرامية في المجتمع. وعليه يمكن تحديد مشكلة الدراسة في تساؤل رئيسي هو: هل تعتبر وسائل الضبط غير الرسمية وسائل فاعلة لضبط سلوك الأفراد والحد من الجريمة في غياب نسبي لآليات الضبط الرسمية للمجتمع.

● **ثانياً - أهمية البحث :**

1 - يسهم في إثراء المكتبة العلمية والبحث الأكاديمي والاجتماعي في مجال الضبط الاجتماعي غير الرسمي.

2 - كما تكمن أهمية البحث في ما تقدمه نتائجه وتوصياته من معطيات واقعية تدخل في تطوير الحل في المجال التربوي والإرشادي وفي توسيع الأفق العلمية لأولياء الأمور والمرشدين الاجتماعيين في التربية وبما يعزز عملية التنشئة.

3 - كما يمكن استخدام نتائج هذا البحث في محاولة إقناع أفراد الأسرة بالتمسك بالضبط الاجتماعي غير الرسمي.

● **ثالثاً - أهداف البحث :**

1 - التعرف على دور وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحد من الجريمة .

2 - التعرف على أهم وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي في المجتمع.

3 - معرفة إمكانية محافظة الضبط الاجتماعي غير الرسمي على البقاء في حالة توازن واستقرار أثناء التغيير بالعنف وانهيار مؤسسات الضبط الرسمية .

● **رابعاً - تساؤلات البحث :**

1 - هل تسهم وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحد من الجريمة ؟

2 – ما هي وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي ؟

3 - هل يصمد الضبط الاجتماعي غير الرسمي في المحافظة على بقاء المجتمع في حالة توازن واستقرار أثناء التغيير بالعنف وانهيار مؤسسات الضبط الرسمية ؟

● **خامساً - مفاهيم البحث :**

1 . الضبط الاجتماعي: يشير مصطلح الضبط الاجتماعي إلى الآليات أو العمليات المجتمعية والسياسية التي تنظم سلوك الفرد والجماعة في محاولة للوصول إلى الامتثال ولمطابقته مع قواعد مجتمع معين أو حكومة أو فئة اجتماعية (الصالح، 2004 :21).

2 . الضبط الاجتماعي غير الرسمي: هو تدخيل للمعايير الاجتماعية والقيم من خلال عملية تعرف باسم التنشئة الاجتماعية ،والتي تعرف بأنها العملية التي من خلالها يبدأ الفرد والمولود بإمكانات سلوكية واسعة بشكل كبير، وفي تطوير السلوك الفعلي الذي يقتصر على أضيق نطاق لما هو مقبول بالنسبة له وفقا لمعايير اجتماعية، المتمثلة في العادات والتقاليد والدين والتربية والرأي العام، وهذه الضوابط تعمل بصورة مباشرة في المجتمع، وتتم من خلال ممارسة الضبط الاجتماعي ضمن المعايير المحددة في العرف والتقاليد والقانون، والتي تعمل بدورها على وجود علاقة منظمة في الحياة الاجتماعية لتحقيق الاستقرار والطمأنينة عند الأفراد (الخشاب،1986:69).

3 . الجريمة Crime: الجريمة ليست سلوكا فطريا يرثه الإنسان عن أسلافه وإنما هي أنواع أو أنماط سلوكية تعتبر في بعض المجتمعات جرائم، ولا تعتبر جرائم في مجتمعات أخرى ويختلف الناس بوجه عام، والمهنيون بوجه خاص حول هذا الموضوع اختلافا كبيرا فالذين يميلون إلى التمسك بالقيم الدينية يرون أن

السلوك الاجرامي هو معارض التعاليم الدينية والطبيب يرى في تعاطي المسكرات أو المخدرات مشكلة صحية ولكل ذي مهنة ينظر على السلوك الإجرامي متأثرا بثقافته المهنية وبمسؤولياته الوظيفية وبقيمه الدينية والخلقية أيضا ورجال القانون يعرفون الجريمة بأنها السلوك الذي يخالف أو يعارض ما أمر به قانون العقوبات وما نهى عنه (بن عامر، 2001 7).

- **المفهوم القانوني للجريمة** : «ارتكاب فعل (أو الامتناع عن القيام بواجب) منصوص عليه قانوناً ومعاقب عليه بمقتضى هذا القانون» (كاره، 1996،23).

وهي عبارة عن أنواع من السلوك ينص القانون على تحريمه، وعقاب مرتكبيه، أو هي أنماط من السلوك يحرمها قانون العقوبات، وتستوجب العقوبة باسم الدولة، وذلك بعد المحاكم، وثبوت الإدانة (على، 2000: 10).

- **المفهوم الاجتماعي للجريمة:** عرفها دوركايم بأنها كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم والأفكار التى استقرت في وجدان الجماعة أو أنها الفعل الذى يخالف الشعور العام للجماعة (باره، 2010 : 23).

- هي السلوك المخالف لما ترتضيه الجماعة (كارة، 1996 : 30).

- **المفهوم الأخلاقى للجريمة:** عرفت بأنها كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم الأخلاقية المتعارف عليها في المجتمع (بارة، 2010،22).

- **المفهوم الطبيعى للجريمة:** عرفها جاروفالو بأنها كل فعل يتعارض مع ما تستوجبه المشاعر الغيرية الأساسية، وبصفة خاصة مشاعر الشفقة والأمانة (أبوتوتة ،2002 28).

4 - المجرم في نظر القانون: هو الشخص الذي يرتكب جريمة بمفهومها القانونى، وأصدر القضاء حكماً بإدانته وأصبح هذا الحكم نهائياً غير قابل للطعن فيه (أميمن، 2005 : 24).

● **سادساً - المنهج المستخدم في البحث:**

يعد هذا البحث من البحوث الوصفية التحليلية لأنها تعني بحصر العوامل المختلفة المؤثرة في موضوع البحث حيث تعد البحوث الوصفية التحليلية الخطوة الأولى نحو تحقيق

الفهم الصحيح للواقع ويعد هذا المنهج من المناهج الأساسية التي تستخدم في الدراسات الوصفية حيث يمكن من خلاله الحصول على المعلومات المطلوبة المرتبطة بالأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وذلك عن طريق التعمق في الوصف التحليلي عن دور الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحد من الجريمة .

- **سابعاً - الإطار النظري للبحث (النظريات العلمية المفسرة للبحث والدراسات السابقة)**

- **نظرية الفعل الاجتماعي عند تالكوت بارسونز:**

ترتكز هذه النظرية على وجهة نظر العالم تالكوت بارسونز في الفعل الاجتماعي الذي يرى أن الفعل الذي يقوم به الفاعل يكون محكوماً بعدة عوامل منها أفكاره ومشاعره وانطباعاته ومعاييره وقيمه وعادته ويمتد تأثيرها كذلك على أفعال الذين يشتركون معه في الفعل (جون ،2003: 34) .

يؤكد بارسونز في دراساته أنه لا يمكن الفصل بين المجتمع والثقافة والشخصية إلا لغرض التحليل (عثمان ،75 :2007) .

فالضبط الاجتماعي وسيلة اجتماعية وثقافية تفرض عن طريقها قيود على السلوك الفردي حتى يتحقق حق المسايرة للتقاليد ونمط السلوك السائد في المجتمع وطالما كانت هذه العملية تعتمد على موافقة الفرد أو تأييده لمستويات السلوك التي حددتها معايير وتوقعات الدور الذى حددته له المؤسسات الاجتماعية، فإن التنشئة والقيم توفر المصدر اللازم لضبط الاجتماعي الذي يعتمد على دافعية الفرد الإيجابية نحو الامتثال والمسايرة لما هو سائد، وبالتالي فإن هدف الضبط الاجتماعي غير الرسمي ينصب على الحفاظ على النظام واستقراره من خلال القيم الاجتماعية لذا، نجد بارسونز يؤكد على فكرة التوافق التي تتم عن طريق الخضوع للقواعد والمعايير السائدة في المجتمع (خضر، 2007 35) .

إن الضبط الاجتماعي من منظور بارسونز يركز على القيم والأعراف والتقاليد في كل مجتمع وعلى مكونات النسق الاجتماعي التي تدعم التوازن والامتثال وتدفع الانحراف والفوضى (الصالح ،2004: 67).

ولأجل ذلك وضع (بارسونز) نمطين من الميكانزمات لتدعيم نسق التفاعل الثابت،

النمط الأول: هو (التنشئة الاجتماعية) التي تعد ميكانزم تكون الدافعية نحو تحقيق (توقعات الدور) أما **النمط الثاني:** فهو (الضبط الاجتماعي) وهو الميكانزم الذي يعمل على تدعيم الدافعية نحو تحقيق توقعات الدور (القريشي، 2005: 50).

يرى بارسونز أن الأفراد بوصفهم أعضاء في النسق الاجتماعي تتم تنشئتهم اجتماعياً عن طريق النظام التربوي الذي يعدهم لممارسة أدوارهم المتوقعة منهم في مجتمعهم مستعملاً مجموعة من الجزاءات الإيجابية والسلبية لتحقيق ذلك.

وأوضح بارسونز أن العلاقة بين الشخصية والبناء الاجتماعي ودور التنشئة الاجتماعية في تحقيق التوازن في المجتمع من خلال ما سماه (ميكانيزمات التنشئة الاجتماعية) أما ميكانيزمات الضبط الاجتماعي فهي التي تستعمل لوضع بعض الضغوط أو القيود على بعض الاعضاء الذين يظهرون بعض الاستعدادات والميول للانحراف كما تستعمل لتنظيم تفاعل الأعضاء وضبط سلوكهم داخل النظام الاجتماعي وأداء تركيز بارسونز على النظام الاجتماعي وحالة التوازن إلى افتراض ضرورة التكامل البنائي الوظيفي بين مكونات النسق، ولهذا يفترض ضرورة بناء قاعدة ثقافية مشتركة ليس فقط على أساس رمزي معياري عام ومشترك وإنما إطار مشترك في بناء أنماط شخصية متماثلة ومثقفة في توجهاتها مع ثقافة الجماعة وتوفقاتها لضمان علاقة تكاملية بين المستوى الفردي والجماعي ولهذا ركز بارسونز كبقية الوظيفين على أهمية التنشئة ومؤسساتها من ناحية وعوامل الضبط من ناحية أخرى (السيد،؛1993 4).

نظرية أميل دوركايم (Emile Durkheim) **في الضبط الاجتماعي** : يوصف جوهر منهج «دوركايم» بأنه نزعة سوسيولوجية واقعية بمعني أنه قد منح الجماعة واقعاً اجتماعياً مطلقاً بدلاً من الفرد ويقرر«دور كايم» أن الظواهر الاجتماعية لا يمكن إرجاعها إلى ظواهر فردية.

ويمكن استخلاص نظرية «دور كايم» في الضبط الإجتماعي من خلال نظريته في اللامعيارية «Anomie" أي بلا "معايير" وقد استنتج"دور كايم" أن معدلات الانتحار ترتبط نسبياً بالخصائص المتغيرة بحالة المجتمع نفسه، أي إن معدلات الانتحار ترتبط بدرجة التكامل الاجتماعي في المجتمع ومدى تأثير السلطة الأخلاقية للمجتمع على الأفراد.

أي بمعنى أن الجريمة وليدة الوسط الاجتماعى، وأن أسبابها لا توجد في الفرد المجرم، ذلك لأن هذا الفرد هو من صنع المجتمع ذاته، وأن السلوك الإجرامي يتحدد على أساس درجة الترابط والتضامن بين أفراد المجتمع الواحد فتزداد الجرائم كلما كانت روح التضامن ضعيفة، وتقل الجرائم كلما كانت روح التضامن قوية ومتينة، وأبرز ما يميز فكرة "دور كايم" هو رفضه الشديد لاعتبار الجريمة حدثاً شاداً أو ظاهرة غير طبيعة في حياة المجتمع، وإصراره على أنها ظاهرة عادية مألوفة، بل لقد اعتبارها عاملاً من عوامل الصحة العامة للمجتمع، وطالما أن الجريمة عادية والمجرم شخص عادي فلا حاجة لتلمس أسباب الظاهرة الانحرافية في عيوب لدى المنحرف أو في المجتمع فهي لا تنشأ عن الأسباب الاستثنائية في هذا أو ذاك، وإنما هي جزء من النظام الاجتماعي ترتبط وتنفك عنه كما أنها دائمة ومستمرة بدوامه واستمراره (المطردي،1999: 80 - 81).

ولقد ذهب «دو كايم « إلى أن المجتمع سوف يكون فيه دائما عدداً معين من المنحرفين، وهذا الانحراف هو في الواقع ظاهرة عادية، بل أكثر من ذلك فإن الانحراف يساعد على الحفاظ واستمرارية النظام الاجتماعي، لأن هناك حدوداً أخلاقية غامضة تحددها الأفعال المسموح بها، وتلك غير المسموح بها، هذه الحدود تحدد الدرجات المختلفة غير المسموح بها لمختلف الأفعال، التي تتراوح ما بين عدم السرور أو الاستياء إلى العقوبات القانونية والسجن، وعندما تكون خطوط الحدود الواقعية غير واضحة فإن رد الفعل الاجتماعي إزاء شخص ارتكب سلوكاً منحرفاً يساعد الناس على التصرف بما لا يجب أن يمارسوه من سلوك، وهكذا فإن «دوركايم» يذهب إلى أن السلوك يتم التحكم فيه وضبطه من خلال رد الفعل الاجتماعي (الثالث، شين،1996: 246–247).

● **الدراسات السابقة :**

1 - **الدراسات المحلية :**

دراسة: عبدالعاطي فرج علي (2006) بعنوان العرف الاجتماعي وعلاقته بالجريمة واستهدفت الدراسة تقديم صورة عن مدينة البيضاء من منظور العلاقة بين العرف والجريمة واتخاذ العرف مدخلاً للتعرف على أسباب الجريمة أو الظروف المرتبطة بحدوثها، وتهدف

إلى معرفة العلاقة بين بعض أحكام العرف الاجتماعي وزيادة معدلات الجريمة ولتحقيق ذلك استخدم الباحث المنهج الوصفى لوصف موضوع الدراسة، واستخدم الباحث المقابلة الشخصية والملاحظة واستمارة الاستبيان لجمع بيانات الدراسة وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن العرف الاجتماعى لا يقل أهمية على التشريع الإسلامي والقانون في عملية الضبط الاجتماعي عندما تكون أحكامه منسجمة معها، ويدخل العرف الاجتماعى في حل المنازعات بسبب تأخر الأجهزة الأمنية في اتخاذ إجراءاتها وإصدار أحكامها ضد الجناة وإن العرف الاجتماعي يضع حلاً للنزاع القائم فقط ولا يضع حلاً للجرائم وتبين أن وقوف القبيلة مع أفرادها الجناة يشجعهم على تكرار السلوك الإجرامي وأن عملية الترحيل اللاحقة لجرائم القتل وإن كانت تعمل كصمام آمان حتى يتم الصلح إلا إنها تسبب في تشريد العديد من الأسر مما ينتج عن ذلك الكثير من المشاكل الاجتماعية الأخرى . وإن أحكام العرف الاجتماعى في قضايا القتل غير العمد غير رادعة، ولذلك تشجع بطريقة غير مباشرة على تكرار ارتكاب السلوك الإجرامي (على ،2006).

دراسة: إيهاب محمود (2013) بعنوان **الدور التربوي للعقوبة في الضبط الاجتماعي لدي أفراد المجتمع الليبي**، واستهدفت الدراسة التعرف على مفهوم العقوبة في الإسلام وأهميتها وأقسامها وعلى مفهوم الضبط الاجتماعي ووسائله ومؤسساته وإبراز الدور التربوي الذي تؤذيه العقوبة لتحقيق الضبط الاجتماعي واستخدم الباحث المنهج ألاستنتاجي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن التنشئة لها دور مهم في تنمية الشخصية الإسلامية متكاملة الجوانب مما يساهم بدوره في الضبط الاجتماعي، وأن مؤسسات الضبط الاجتماعي تواجه العديد من التحديات والمشكلات التي تعوقها عن أدائها لدورها، وأن الضبط الاجتماعي ضرورة فردية، وضرورة اجتماعية (محمود، 30: 2013) .

2 - الدراسات العربية :

دراسة: آمال عبدالحميد (1991) في جمهورية مصر العربية بعنوان: **الضبط الاجتماعي غير الرسمي بين النمط المثالي والنمط الواقعي** وهدفت الدراسة إلى الكشف عن المنظومة التي تضبط الفعل الاجتماعي حتى يمتثل للقيم والمعايير التي حددها الخط

المثالي لكل من الدين والعرف، وطبقت الدراسة في أحد أحياء القاهرة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن الضبط الاجتماعي غير الرسمي موجود في التجمعات الحضرية وتوجد فجوة بين ميكانيزمات الضبط الاجتماعي المثالي في كل من الدين والعرف والقانون وما يحدث في الواقع (عبد الحميد، 1991:25).

دراسة: خالد عبد الرحمن (2012) بعنوان: **الضبط الاجتماعي في الأسرة السعودية من خلال تعاليم الدين الإسلامي وعلاقته بتماسكها من وجهة نظر طلاب وطالبات المرحلة الثانوية** وهدفت الدراسة إلى تبيان أهمية التربية في تحقيق الضبط الاجتماعي في الأسرة السعودية من خلال تعاليم الدين الإسلامي وعلاقته بتماسكها وذلك من وجهة نظر طلاب وطالبات المرحلة الثانوية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المقارن كما استخدمت أدوات مختلفة لجمع البيانات وهي الاستبيان والمقابلة والملاحظة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: وجود فجوه بين واقع الضبط غير الرسمي الذي يتم داخل الأسرة والضبط الرسمي الذي تقرره الجهات الرسمية وأن الضبط الاجتماعي الديني في الأسرة السعودية يتميز بقوته ، كما أوضحت الدراسة وجود بعض المشكلات التي تؤدي إلى إضعاف الترابط بين أفراد الأسرة (عبد الرحمن،54 :2012).

■ الضبط الاجتماعي:

الضبط الاجتماعى هو ذلك النمط من الضغط الذى يمارسه المجتمع على جميع أفراده للمحافظة على النظام ومراعاة القواعد المتعارف عليها .

والضبط الاجتماعي نوعان: الرسمى الذى يتمثل في القانون الوضعي المكتوب وغير الرسمي والذى يحتوي على عدد من الوسائل مثل الأعراف والعادات والتقاليد والدين والقيم.

ونظراً لأهمية الضبط الاجتماعي للمجتمع الإنساني فقد وجد الضبط مع وجود هذا المجتمع ضرورةً لازمة ينتظم بها أمره، وقد أشار إلى ذلك العلامة ابن خلدون في مقدمته حيث ذكر» أن الاجتماع إذا تم للبشر فلا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم فيكون ذلك الوازع واحداً منهم له عليهم الغلبة والسلطان واليد

القاهرة حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان، وهذا هو معنى الملك « (الصالح، 2004 :12).

إن موضوع الضبط الاجتماعي لم يحظ بالاهتمام الجدي ولم يتبلور كموضوع مستقل من قبل علماء الاجتماع إلا في بداية القرن العشرين وتحديداً عام (1991) عندما أصدر العالم الأمريكى (ادوارد روس) كتابه الموصوم (الضبط الاجتماعى) حيث كان العلماء والمتخصصون يدرسون هذا الموضوع من خلال حقول أخرى (القريشي ،2005:14).

● **أهمية الضبط الاجتماعي :**

1 – الضوابط الاجتماعية ضرورية لتنظيم معاملات وعلاقات الأفراد بعضهم ببعض، فهي وسيلة تدعم النظام والقضاء على الفوضى والانحراف في الجماعة (الخشاب، 1986 :182).

وقد أكد هذه الوظيفة للضبط الاجتماعي عدد من العلماء وفي مقدمتهم ابن خلدون وتالكوت بارسونز الذي يرى أن إطار النظام الاجتماعي العام يقدم الضبط من خلال الامتثال الأخلاقي وهذا الامتثال أساس الضبط الاجتماعي.

2 – الضبط الاجتماعي وسيلة المجتمع وطريقه للعمل على تكيف سلوك الأفراد والجماعات وتصرفاتهم كما أنه وسيلة هامة تعمل على الاستقرار والتماسك الاجتماعى.

3 – تلعب الأخلاقيات المهنية وهي مجموعة الضوابط الخلقية المتعلقة بالمجال المهني دوراً إيجابيا في تحديد مواقف الناس إزاء العمل الذى يمثل قيمة اجتماعية أخلاقية وتستند هذه الأخلاقيات إلى مبدأ أن العمل هو الذي يحقق للفرد ذاتيته الاجتماعية وهي الدالة على مدى كفايته وقدرته وإمكانياته وتعد المهنة طريقه إلى التماسك الاجتماعي بين أفراد المهنة الواحدة كما أنها تعمل على غرس الضمير المهني الذي يصدر عنه الميل إلى العمل المتقن.

4 – يؤدي الدين وظائف اجتماعية مهمة، فالدين يقوي الروابط الاجتماعية ويشعر المجتمع بوحدته الخاصة من خلال اتحاد العقيدة واشتراك في الممارسات والمناسبات الدينية وامتثال للأوامر والضوابط والنواهي الإلهية، وهو يحافظ على النظام والانسجام الاجتماعى، فتصبح الضوابط الدينية لها قوة إلزامية.

5 - ويجب أن لا ننسي الدور الخطير الذي تقوم به الأسرة في سبيل تحقيق تربية اجتماعية متكاملة، لأن الأسرة لازالت تحتفظ بدورها الإيجابي في تنشئة الفرد فعليها يتوقف تكوين شخصيته.

6 - إن الوظيفة الأساسية للمدرسة لا تقتصر على تلقين العلم فحسب وإنما تتجلى في توجيه الفكر وتكوين الشخصية، والإسهام في التشكيل الاجتماعي للناشئة وضبط سلوكهم وتوجيههم الوجهة التي يرتضيها المجتمع والتربية المدرسية تقوم بوظيفة التواصل والنقل الفكري للمعارف الأساسية، ولكن عملية النقل هذه لا تتم بطريقة عشوائية ولكنها تتحدد بعمليات الضبط والتقويم والضغط والرقابة على السلوك (الصالح، 2004: 70 - 67 - 71).

7 - يعمل الضبط الاجتماعي على استمرار الحكمة المتراكمة ونقلها من الناس المتوفين منذ زمن طويل وذلك من خلال الأنماط الثقافية المتوارثة جيلاً عن جيل وهذه الحكمة متضمنة في القواعد والمعايير السلوكية التي تعد أساس عملية الضبط الاجتماعي (الخشاب، 1986: 23).

من كل ما تقدم نستطيع أن ندرك أن ثمة آليات للضبط الاجتماعى لها فعاليتها في سلوك الفرد أينما كان وحيثما وجد، ومن مجموع هذه الآليات يتكون جهاز ضابط له علاقته الوثيقة بالجماعة التي يعيش فيها المرء والضغوط التي تزاولها الجماعة على حياة أعضائها، فكل فرد يود من غير شك أن يكون موضع تقدير أفراد جماعته الآخرين، ومهما تتعدد الجماعات التي ينتمي إليها المرء ويتفاوت مركزه في كل منها، فهو يسعى إلى كسب اعتزاز بعضها وثقتها.

- **أنواع الضبط الاجتماعي:**

يوجد نوعان من الضبط الاجتماعي هما الضبط الاجتماعى الرسمي والضبط الاجتماعي غير الرسمي.

ويتضمن الضبط الاجتماعى الرسمي السلطة والقوانين والدين والقواعد واللوائح

التي تحدد المكافآت "أي الجزاءات الإيجابية مثل الدرجات والشهادات العلمية والجوائز والميداليات والمكافآت المادية" وكذلك العقوبات "كالجزاءات السلبية المنظمة التي تتمثل في الإعدام أو السجن أو النفى".

ويتجلى الضبط الاجتماعي غير الرسمي في صور مختلفة لا تعتمد على العنف والقوة، وتظهر وسائل هذا النوع من الضبط بصورة تلقائية وتتراوح هذه الوسائل من التهكم والسخرية إلى الغيبة والثرثرة وإطلاق الشائعات، إلى إثارة الفضائح وإلى عزل الفرد أو نبذة من حظيرة المجتمع، وهذه الوسائل تحقق أهدافها تماماً في المجتمعات التقليدية الصغيرة التي يقوم التماسك الاجتماعى فيها على أساس العلاقات الشخصية المباشرة، حتى يشعر الفرد بقسوة هذه الوسائل وفاعليتها فيحاول الامتثال وفقاً لأنماط السلوك المقررة اجتماعياً (الصالح،2004: 93).

● **فاعلية الضبط الاجتماعي:**

1 – إن فاعلية الضبط الاجتماعي تتوقف على أدواته المختلفة، أي أنه كلما زادت هذه الأدوات نفاذاً إلى الأفراد واصطبغت بالطابع الرادع في اكثر الأحيان ظهرت آثار الضبط الاجتماعي في التقليل من نسب الانحراف.

2 – ذلك الاتجاه الذي لا ينكر أهمية وسائل الضبط الاجتماعي في الوصول إلى درجة عالية من الامتثال، ولكن مؤيدوه يرون أن الفاعلية النهائية للضبط الاجتماعي تتوقف على طبيعة الجماعة من ناحية، وعلى نمط التنشئة الاجتماعية من ناحية أخرى، ولذلك يحاولون أن يركزوا أنظارهم على الظروف الجماعية التي قد تؤدي إلى الانحراف أو إلى الامتثال، ومثال ذلك قولهم: إنه كلما كانت الجماعة محببة إلى الفرد ازدادت فاعلية وسائل الضبط الاجتماعي في رد الفرد إلى طريق الجماعة المرسوم (على، 1990: 212 - 211).

ومما سبق يتضح أن فاعلية الضبط الاجتماعي تتوقف على مزج الاتجاهين معاً، مثل ما هو موجود في المجتمعات الحديثة التي تجعل من القانون أو نصوصه من تعديلات إنما يتم بمواجهة التغييرات التي تحدث في الجماعات المختلفة المكونة للمجتمع، والمشرع الحديث يأخذ في اعتباره دائماً ضرورة استقراء الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ليكون لتشريعه فاعلية.

■ **وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي :**

● **العادات والتقاليد :**

من أكثر العوامل المؤثرة على سلوك الفرد خاصة في المجتمعات الشرقية العادات والتقاليد السائدة والتقاليد هي صور موروثة من السلوك الاجتماعي محاطة بالاحترام الشديد من جانب أفراد المجتمع بدون الاهتمام بمعرفة أصلها ومنشئها وتبلغ في سيطرتها على نفوس وعقول الأفراد في المجتمع ما يفوق سلطة النصوص التشريعية نفسها مهما اقترنت هذه النصوص بعقوبات جنائية .

ونعتقد أن العادات والتقاليد البالية في المجتمع والتي في حاجة إلى التغيير تصبح أحياناً بمثابة سياج قوي يكبل الفرد في حريته في التفكير والتعبير والتصرف لدرجة أن يصبح الفرد أحياناً عبداً لها وهذا ما يجب ألا يكون.

والعادات لا تختلف في مدلولها كثيراً عن التقاليد ولكنها أقل شيوعاً بين الناس، ومن أسوأ التقاليد جرائم القتل للثأر والقتل من أجل الثأر يمارسه الناس رداً لما وقع عليه من عدوان فهو رد العدوان بمثله بدون اللجوء إلى سلطة مختصة.

ومن الطبيعي أن تؤثر الحروب والكوارث الطبيعية على العادات والتقاليد السائدة فالحرب سبب لهدم بعض المفاهيم ونقص الاهتمام ببعض العادات التي كانت سائدة وظهور مفاهيم جديدة في الحياة قد تكون أصلح فالمجتمع يكون في حاجة إلى هزة اجتماعية لكي يعيد أنماط السلوك فيه (قشقوش،2004: 226) .

● **دور المؤسسات التربوية المسئولة عن الضبط الاجتماعي :**

1 – **الاسرة:** للأسرة مسؤولية كبرى ودورها هام في تقرير النماذج السلوكية التي يبدو عليها الطفل في كبره، فلا شك أن شخصية الإنسان وفكرته عن هذا العالم وما يشتهر به من تقاليد وعادات ومعايير السلوك إنما هي نتائج لما يتلقاه الطفل في أسرته منذ يوم ميلاده (شفيق، 2001: 185) .

2 – **المدرسة:** وهي البيئة الثانية للطفل، وفيها يقضي جزءاً كبيراً من حياته يتلقى فيها صفوف التربية وألواناً من العلم والمعرفة ، فهي عامل جوهري في تكوين شخصية

الفرد وتقرير اتجاهاته وسلوكه وعلاقته بالمجتمع الأكبر(شفيق،1993: 40) .

3 - **جماعة الرفاق**: لاشك أن شغل وقت الفراغ للصغير في موضوعات مفيدة له ضرورته ويعود بالنفع على النشء وعلى المجتمع الكبير، كما أن معاونته على اختيار جماعة الرفاق يجنبه الوقوع في الجريمة والانحراف (زهران، 211 :1973).

4 - **الثقافة**: وهي مجموع ما يتعلم وينقل من عادات وتقاليد وقيم ومعتقدات واتجاهات وأيضا من نشاط حركي وأفكار وتكنولوجيا، وتؤثر الثقافة في شخصية الفرد والجماعة عن طريق المواقف الثقافيه المتعددة(شفيق،1993: 95) .

5 - **وسائل الإعلام**: تؤثر وسائل الإعلام المختلفة من إذاعة وتلفزيون وصحف ومجلات وكتب وإعلانات، بما تنشره وما تقدمه من معلومات وحقائق وأخبار وأفكار وأراء على التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي باعتبارها ناقلة للثقافة ولأنواعها المختلفة (زهران، 1973: 211) .

6 - **الدين**: يختص الدين بتنمية الجانب الروحى الإنسان ويعمق فكرة الثواب والعقاب، والحلال والحرام والدين يسعى إلى تقوية الجانب الخير في الإنسان، والجريمة هي تعبير عن جانب الشر في الإنسان .

ومما لاشك فيه أن أغلبية المجرمين غير متدينين ولا يشكل الوازع الديني معنى كبيراً لديهم لأن الدين رادع قوي ومانع لارتكاب الجريمة ، وإن المعتقدات والتعاليم الدينية غالبًا ما تقوي وتدعم المعايير والقيم السائدة في المجتمع وذلك بإعطائها قدسية معينة أو تقوي وترمم قيماً أساسية مثل: احترام البشرية والممتلكات الخاصة للآخرين مما يجعل مخالفة التعاليم الدينية من جانب المؤمنين بها قد يتمخض عن شعور بالذنب لديهم وتأنيب الضمير كأنما هناك ضابط شرعي خفي يراقب سلوكهم (قشقوش، 241 :2004).

■ آليات الضبط الاجتماعي :

● أولا - آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي :

آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي هي مجموعة من الوسائل يستخدمها المجتمع من أجل التزام أفراده وامتثالهم للمعايير التي توفر الأخلاق للسلوك في الجماعة والمجتمع

والتي تعتمد على الجـزاءات غير الرسمية، ويتحقق هذا النوع من الضبط عن طريق الأعـراف والعادات والتقاليد والمعتقدات الدينية، التي يترتب عليها العقاب والثواب وخاصة ظاهرة العقاب التي تعد ذات فاعلية كبيرة في الضبط الاجتماعي كالعقوبات النفسية والاستهجان والهجران والفصل من العضوية والثرثرة وإطلاق الشائعات وكذلك عزل الفرد ونبذه من الجماعة التي يعيش معها وتكون هذه الوسائل من أكثر وسائل الضبط الاجتماعي في المجتمعات الصغيرة التقليدية التي يكون التماسك على أساس العلاقات الشخصية وجهاً لوجه (ابوزيد، 1993: 428) .

● **ثانياً - آليات الضبط الاجتماعي العرفية :**

1 - **التنشئة الاجتماعية:** يعد الضبط الاجتماعي ظاهرة لها قواعدها الاجتماعية التي تنمو وتتبلور تدريجياً من وسط البيئة الاجتماعية ووفقاً للحاجات الاجتماعية والتي تصبح من خلال عمليات التفاعل الاجتماعي قواعد ملزمة لجميع الأفراد والتي تعد أولى الآليات الضبطية في الأسرة حيث تنطوي على تطبيع الأفراد منذ الطفولة بهدف جعلهم أناسا يعيشون وسط أسرهم ومجتمعهم بشكل متماثل مع القيم والمعايير السائدة .

فالتنشئة الاجتماعية إذاً وسيلة يتم بموجبها تعليم الطفل عادات المجتمع وتقاليده ومثله من أجل أن يأخذ مكانة في الأسرة والمجتمع (القريشي،2005: 62 - 63).

2 - **الجماعة الضاغطة:** مجموعة من الأشخاص تربطهم معاً أهداف مشتركة ، ويحاولون اتخاذ قرارات تدعم القيم التي يفضلونها وذلك بشتى الوسائل (غيث، 1987 :346).

ويصبح الفرد الذي ينتمي لها جزءاً منها يتأثر بأفكارها ويحاول الانسجام معها ويصبح رأيه في واقعة رأياً اجتماعياً يعبر عن رأي الجماعة التي ينتسب إليها وكلما ازداد الفرد تمسكاً بقيم الجماعة ومعاييرها كانت فرصة تقبله لما يتعارض معه نادرة الحدوث.

ومن هذا المنطلق فإن الجماعة تمارس ضغوطها عندما لا يتماثل معها أعضاؤها أو لا

يلتزمون بشروط عضويتهم والإذعان لمعاييرها وإرشاداتها وتوجيهاتها، وتتمثل تلك الضغوط باللوم والنقد والنظرة الساخرة والنفور وغيرها، وهكذا نجد أن الجماعة تستخدم ضغوطها على الأعضاء من أجل المحافظة على تماسكها وصولاً إلى أهدافها (القريشي،2005: 67).

■ الحاجة المجتمعية للضوابط الاجتماعية:

عند النظر لما يقوم به الفرد في أي مجتمع كان من علاقات اجتماعية وثقافية فإننا نرى أنه لا بد من وجود ضوابط اجتماعية (عرفية أو رسمية) تقوم بتنظيم حياتهم اليومية وعلاقاتهم الاجتماعية والتزاماتهم الدورية، فبدونه تصبح حياتهم فوضوية وعشوائية، ويمسي فيها القوي يقهر الضعيف، ويلتهم حقوقه ويطمس طموحاته، إلا إن أفراد المجتمع لا يلتزمون بالقواعد والمعايير الاجتماعية بدرجة واحدة وذلك لأن مصالح الناس ليست واحدة، كذلك تختلف تنشئتهم الأسرية والمدرسية والصداقية، وبذلك فلا تكون درجة الالتزام واحدة، لذلك فلا بد من وضع عقوبات وجزاءات تقع على من يقوم بالتخطي على هذه الضوابط ومخالفتها، وهناك عدة طرق لهذه الجزاءات في المجتمعات المختلفة، منها الغرامات المالية – التعويض عن الأضرار – فقدان العمل – الضحك الساخر – النبذ الاجتماعي – السجن (الرشيدى،2009 :37).

■ نتائج البحث:

1 – تسهم وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي في استقرار النظام الاجتماعي وأساس الحياة الاجتماعية في الحد من السلوكيات الانحرافية والاجرامية في المجتمع .

2 – ضرورة وجود ضوابط اجتماعية بين أفراد المجتمع من أجل اشباع حاجاتهم ولضمان استقرار المجتمع .

3 – إن لوسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي دوراً بارزاً وفعالاً في المجتمع لمالها من مركز مؤثر في حياة الأفراد وفي الحفاظ على البناء الاجتماعي.

4 – إن الدين والثقافات المجتمعية لها أهمية بالغة في المجتمع فهي ترفض سلوك الجريمة وتعتبره اجراماً خارجاً عن قوانينها، وهي من أهم وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي الموجودة في المجتمع .

5 – الاسرة والمدرسة وجماعة الرفاق، مع تنوعها واختلافها في شكل ومحتوى ما

تقدمه لأبناء المجتمع من خبرات إلا إنها تعتبر أداوت هامة من أدوات الضبط الاجتماعي فهي تسهم في تشكيل معايير الجماعة واتجاهاتها وقيمها مما يساعد على بقائها واستمرارها وتطورها وتقدمها.

● **التوصيات: في ضوء النتائج يوصي الباحث بالآتي :**

1 – ضرورة تنشئة وتربية الأبناء على أسس وقواعد الدين الإسلامي الصحيح باعتباره مصدراً مهماً ووسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي حتى يتحصنوا من الوقوع في الجريمة مستقبلاً .

2 – فرض الضوابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع من أجل ضمان واستقرار البناء الاجتماعي .

3 – توعية الأبناء بأن سلوك الجريمة مظلم وبأن الابن الذي ينحرف لن يمارس حياته الطبيعية .

4 – ضرورة متابعة الاسرة لأبنائها وتنشئة أفرادها على الخير والفضيلة ومتابعة الأصدقاء الذين يرتبطون بهم وذلك من شأنه أن يساعد على التنشئة السوية

■ **المراجع**

1 – أبوتوتة، عبدالرحمن محمد (2002). **أصول علم الإجرام** ، منشورات ELGA .

2 – أحمد، سمير نعيم (1982).**علم اجتماع القانوني** ،القاهرة ،(ط2)، مؤسسة الاوراق للنشروالتوزيع.

3 – الثالث، ويليام، وشين ماك (1996). **السلوك الإجرامى** – النظريات ترجمة وتعليق عدلى السمرى ،الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

4 – الخشاب، أحمد (1986). **الضبط والتنظيم الاجتماعي**، القاهر، مكتبة القاهرة.

5 – السالم، خالد عبدالرحمن (2012). **الضبط الاجتماعي في الاسرة** ،جامعة الأزهر، الرياض.

6 – الرشيدى، مشعل عبدالرحمن (2009). **الضبط الاجتماعي غير الرسمى في الحد من الانحراف**، جامعة مؤتة، رسالة ماجستير منشورة.

7 – السيد، سميرة احمد (1993).**علم اجتماع التربية**، دار المناهل للطباعة، دار الفكر العربي، القاهرة.

8 – الصالح، مصلح (2000). **الضبط الاجتماعي**،عمان، مؤسسة الأرواق للنشر والتوزيع ،ط4.

9 – القريشي، غني ناصر(2005). **مقدمة في الضبط الاجتماعي**، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس ليبيا.

10 - المطردي، مفتاح أبوبكر (1999). **الحدث المنحرف** ، ط(1)، بنغازي .

11 - بن عامر، عثمان عمر (2001). **مفاهيم أساسية في علم الاجتماع والعمل الاجتماعي** ،منشورات جامعة بنغازي .

12 - جون، ركس (2003). **مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية**، الاسكندرية ، (ط2)، مؤسسة دار النشر والتوزيع .

13 - خفر، زكريا (2007). **نظريات سسيولوجية** ، مؤسسة دار النشر والتوزيع ، القاهرة .

14 - زايد، أحمد (1993). **علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية**، محمد عوض عبدالسلام، الفعل الاجتماعي عند تالكوت بارسونز، دار المطبوعات الجزيرة ، مكتبة المعارف الحديثة ،القاهرة .

15 - زهران، حامد (1973).**علم النفس الاجتماعي** ، القاهرة ، مؤسسة الأوراق للنشر والتوزيع،(ط2).

16 - شفيق، محمد (2001). **علم النفس الاجتماعي** ،القاهرة ،(ط 3) ، مؤسسة الأوراق للنشر والتوزيع.

17 - عبدالحميد، آمال (1991).**الضبط الاجتماعي غير الرسمي بين النمط المتالي والنمط الواقعي** ، مطبعة الحكمة .

18 - عثمان، ابراهيم عيسي (2007). **النظريات المعاصرة في علم الاجتماع** ، عمارة دار شروق.

19 - عريشة، ميلاد أمحمد (2020). **مقدمة في علم اجتماع الجريمة والانحراف**، مطبعة إمكان، ليبيا.

20 - علي، إسماعيل سعد (1990). **المشكلات الاجتماعية** ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية .

21 - علي، عبدالسلام (2000). **أصول علم النفس الجنائى وتطبيقاته العلمية** ، مكتبة النهضة، القاهرة.

22 - علي، عبدالعاطى فرج (2006). **العرف الاجتماعي وعلاقته بالجريمة** – دراسة ميدانية بمدينة البيضاء ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب جامعة عمر المختار.

23 - غيث، محمد عاطف (1987).**علم الاجتماع** ،الإسكندرية ،دار المعرفة الجامعية.

24 - قشقوش، هدى حامد(2004).**أصول علم الإجرام** ، دار النهضة العربية القاهرة.

25 – كارة، مصطفى عبدالمجيد (1996). **مقدمة في الانحراف الاجتماعي** ، (ط3) مكتبة الجامعة الزاوية للنشر والتوزيع .

26 - محمود، إيهاب (2003). **الدور التربوى للضبط الاجتماعي**، مؤسسة الأورق للنشر والتوزيع.